على هامش الصـراحة

التمويل الذاتي في المشافي

■ إحسان شمران الياسري

بعض الأشياء تصدمنا في طريقها، فيما نصدم بعضها في طريقنا..
وبعض الافكار نقولها، ولا يسمعها آخـرون، فيما يقول الآخرون أفكارهم، ونستكثر عليهم إنتاج تلك الافكار، وننكر عليهم ان يكونوا رودا للافكار. ومؤسسات الدولة العراقية متنوعة في عطائها ومترعة بالمشاكل. وإذ احاول الحديث عن التمويل الذاتي في المشافي الحكومية، اعود الى مقال سابق عن المؤسسات الخاصة، تناولت فيه موضوع المشافي الخاصة وقلقي على ان تتدهور الخدمة في المستشفيات الحكومية لفسح المجال امام القطاع الخاص لريادة هذا الميدان الحيوي في حياة شعبنا.. وفي حوار مع عدد من الاطباء الشباب في احد مستشفيات بغداد المهمة، حصلت على معلومات مفيدة ومهمة لإكمال الفكرة..
يقول الاطباء الشباب، ان الخدمة في المستشفيات الحكومية غير قاصرة، إلا ان اعتماد هذه المستشفيات على التمويل الحكومي يجعل كفايتها متعذرة.. ويضرب مثلا على الفحص ببعض الاجهزة الطبية، التي تكون مواعيدها بالأشهر.. ومنها مثلا جهاز فحص الرنين او (بالرنين).. حيث تبين ان الجهاز واحد في المستشفى، فيما عدد المحتاجين بالمئات.. والحل لهذا المشكل هو شراء اكثر من جهاز، وإذ ان سعر الجهاز بملايين الدولارات (يعني مليارات الدنانير)، الحل الامثل لنهضة الخدمة في المشافي الحكومية هو تطبيق اسلوب التمويل الذاتي كليا او جزئيا، وتحديد كلف معتدلة لأسعار الخدمات..
فبدلا من ان يكون سعر بطاقة الدخول للمستشفى (٥٠٠) دينار، وهو مبلغ لا يغطي أية تكاليف مهما كان عدد المراجعين، يمكن ان يكون هناك منفذون في المستشفى، منفذ بـ (٥٠٠) دينار، والآخر بـ (٥٠٠٠) دينار..
وبدلا من ان يكون سعر الفحص بجهاز (الرنين) بمبلغ (١٠٠٠) دينار (مثلا" وينتظر المريض ستة اشهر، يكون سعر الفحص بمبلغ (٢٥٠٠٠) دينار، ويفحص المريض خلال يومين.. لأن المستشفى سيشتري جهازين او اكثر بتمويل حكومي على سبيل التسليف للمستشفى.. لأن كلفة الفحص بهذا الجهاز لدى القطاع الخاص بحدود (٢٠٠٠٠٠) دينار. ويسدد ثمن الجهاز للحكومة من واردات التمويل الذاتي.
واذا جاء المعترضون بفكرة ان هذا الاسلوب سيخلق تمييزاً بين ابناء المجتمع من قبل المؤسسة الحكومية، نقول ان الخيارات محدودة امام المواطن، فإما ان يفحص بـ (٢٠٠) الف دينار فورا، او ان ينتظر ستة اشهر او سنة ليفحص مجانا" او بـ (١٠٠٠) دينار..
ومادام التمويل الذاتي يوفر الوقت (العزيز) بالنسبة للمريض، فلماذا لا نعتمده.. خصوصا ان مبالغ الفحص والعلاج المعتدلة بأسلوب التمويل الذاتي، وهي بحدود (١٥٪ او ٢٠٪) من تكاليف الخدمة في المستشفيات الخاصة، تكون مناسبة حتى لذوي الدخول المحدودة. فكما قال الطبيب الشاب، ان بعض الفقراء باعوا بيوتهم وسافروا الى الهند وسوريا وايران لتلقي العلاج الممكن الحصول عليه في بغداد والموصل والرمادي والعماره بتكاليف معقولة عندما تتوفر المستلزمات.. ولا تتوفر تلك المستلزمات والدوافع إلا من خلال التمويل الذاتي الذي يُخرج المستشفى من رحمة التخصيصات ومناقلاتها، الى فضاء الموازنات الخاصة والاموال الوفيرة والقدرة على استقدام الاجهزة والخبرات والمعلومات، فضلا عن ان المهم في القضية هو استقرار الكفاءات العراقية في المستشفيات التي تقدم عوائد معقولة لهم من إيرادات التمويل الذاتي، بدلا من البحث عن المشافي الاهلية او دول المعمورة.
والموضوع بحاجة الى مراجعة وتقييم وتطوير.

ihsanshamran@yahoo.com

الآراء الـواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

مـن صـنـع الـفـكـر المـتـطـرف ؟

إيمان محسن جاسم

الصدمة كبيرة على مصر، ولا يمكن ألاّ تترك آثارها على منسوب العلاقات ما بين المصريين أنفسهم على المدى القريب والبعيد .
وعلى الرغم من إن الحكومة المصرية تصرفت بشيء من الحكمة عبر السماح لعدد كبير من التظاهرات أن تمر من شوارع الإسكندرية والقاهرة ومحافظات أخرى ، وهذه التظاهرات حطمت بعض سيارات الشرطة وجرحت بعض عناصرها إلا إنها كانت متنفساً سمحت به الحكومة المصرية ، بائع الصحف الذي أقتني منه صباح كل يوم ما أريده من الصحف ، ما أن رآني حتى سلمني صحفي وقال "الناس نسيت قصة مجلس الشعب دلوقتي".

كلام خطير ، يبدو إن الرجل حين قاله أمامي أنه مطمئن لي أوربما لا يعي ما يقوله ، لأنني فهمت من كلامه أشياء كثيرة ، أخطرها طبعا أن يكون الحادث مدبرا من قبل الحكومة "لا سمح الله" لإنهاء ملف انتخابات مجلس الشعب ، خاصة وإن الإعلامين المحلي (المصري) والعربي غلقا ملف مجلس الشعب الباطل كما يقولون واتجه صوب الكنيسة وانفجارها ، عندما فكرت بالموضوع مليا وجدت إن الرجل ربما يقصد هذا لكنني استبعدت هذا الاحتمال الخطير، وقلت ربما الرجل يقصد بأن تفجير الإسكندرية خدم قضية انتخابات مجلس الشعب وأبعدها عن النقاش وربما غلق ملفها للأبد، وربما هذا أقرب لما كان يهدف له العم محمود بائع الصحف على اعتبار إنه يبيع ويقرأ الصحف منذ ٤٠ سنة كما قال لي ذات مرة وهو بالتالي يعتبر مهنيا خبيراً بالرأي العام واتجاهاته.
وحقيقة وجدت بأن مبيعات الصحف كبيرة وكثيرة جدا بعد الحادث ، عكس العراق الذي تقل فيه مبيعات الصحف في الأيام التالية لأي انفجار بسبب زيادة عدد الطرق المسدودة وصعوبة وصول الصحف بل صعوبة حتى أن تفتح أكشاك الصحف صباحا ،والشيء الآخر إن تعدد الانفجارات في العراق يجعل منها شيئاً روتينياً وطبيعياً ولا يستحق أن يتصدر الصفحات الأولى يوميا لأنها حدث يومي ثابت في السنوات الماضية .
لهذا ما أن جلست في الكافتريا قلت لزميلتي ما الأخبار؟ قالت كل الأخبار عندك في الصحف فهذا التفجير بشع ومؤلم . قلت لها نعم أعرف هذا ولكن كنت أسأل عن أخبار مجلس الشعب والتزوير وماذا ستفعل المعارضة ؟ نظرت لي وقالت "إحنا في إيه وإلا إيه" .
إذن ها هي توقعات العم محمود تثبت صحتها ، فالشارع المصري مشغول جدا بتداعيات الانفجار الذي لا نتمنى أن يكون الشرارة التي تحرق ما تبقى من التسامح الفكري والديني .
هذا ما يخشاه البعض ، وعبروا عن هذا صراحة في أكثر من حديث ومقابلة ، وهذه الخشية نابعة من أسباب يعرفها الجميع في مقدمتها تنامي موجات العداء والفكر التكفيري ليس في مصر وحدها بل في عموم البلدان العربية بشكل رئيسي بسبب النظم السياسية ذاتها التي أسست لنظم تعليمية أعلت القومية على حساب المواطنة وألغت مفهوم الأمة لحساب الحزب الحاكم ، ورسخت جذور التطرف بوعي أو دون وعي ، وهذا بالتالي يجعل من الكثير من الأقليات هدفا بمتناول الجماعات المتطرفة ، هذه الجماعات التي يتم التعامل معها بمكيالين إن صح التعبير هنا ، فهي مجاهدة تنفذ تعاليم الإسلام وتعلو رايته إذا ما استهدفت بعملياتها دول أوروبا وباكستان والعراق ، وتكون فتنة ومارقة إذا ما استهدفت دولا بعينها معروفة للجميع . ونحن هنا لا نحرض على استهدافهم ولكن نؤكد حقيقة واضحة بات يدركها المواطن العربي بشكل عام والعراقي بشكل خاص وتتمثل بازدواجية التعامل مع هذه التنظيمات والنظر إليها من عدة زوايا تتلاقى أحيانا مع وجهات نظر مخابرات هذه الدول وتتناغم مع أجندتها بشكل أو بآخر وهي بالتالي تجد الدعم بأشكال متعددة لتنفذ عملياتها في بلدان عدة أهمها بالتأكيد العراق الذي كان مسرحا لعمليات الجماعات المتطرفة من شتى الجنسيات العربية .الفكر التطرفي هذا وجد الحضن الدافئ الذي يرعاه وينظر له ويقدم له الدعم المادي والمعنوي ولو أجرينا بحثا لقنوات النايل سات لوجدنا إن ربعها ينشر بشكل أو بآخر هذا الفكر ، بل بعض هذه القنوات وفي العامين الماضيين كانت تعطي دروسا في كيفية صنع عبوة متفجرة! أليس هذا أحد أسباب انتشار الفكر المتطرف؟ الشيء الآخر هو الواقع الذي يعيشه الشباب العربي بل المجتمع العربي برمته حيث تقول تقارير الأمم المتحدة بأن نسبة الأمية ٤١٪ نسبة الفقر ٤٠٪ في بلدان تشكل وارداتها وصادراتها النفطية أرقاما فلكية كبيرة جدا لكنها تهدر بعيدا عن خطط التنمية واستيعاب البطالة .
الشيء الآخر الذي يلفت الانتباه تعامل الإعلام العربي مع أحداث الإسكندرية بطريقة تختلف تماما عن تعامله مع قضايا مشابهة جدا حدثت وتحدث يوميا في العراق وباكستان ، وهنا مشكلة أخرى هي كيف يمكن أن يتعامل الإعلام بواقعية وبحيادية وكيف نثق بإعلام كان وما زال يجد في العمليات الإرهابية التي حصلت في العراق إنها "جهاد" وفي نفس الوقت يشجب ويندد بالعمليات الأخرى .
هنا نجد بأن عوامل عديدة ساهمت في صعود المد التكفيري في بلداننا العربية والإسلامية ساهمنا جميعا بطريقة أو بأخرى في ترسيخها ودعمها والبعض احتضنها وعمل على صياغة مشاريعها تحت مسميات عدة ، والنتيجة باتت هذه التنظيمات عبئاً كبيراً على من روج لها في وقت ما .

الفسـاد الإداري والمالي ودور الإعلام فـي كشـفه

علي نافع حمودي

شهد هذا العصر في ظل التطور التقني وانفتاح الإعلام على بعضه البعض فضلا عن تقارب دول العالم اقتصادياً في ظل العولمة والدخول في اتفاقيات دولية، نشط الحديث عن الفساد الإداري وأصبح مألوفاً للجميع، في وقت كان فيه هذا الموضوع عند بعض الدول من الخطوط الحمر التي لا يمكن مساسها لكون الفساد بطبيعة الحال يحمي الفساد.

ومن الصعب إيجاد تعريف واحد لمفهوم الفساد الإداري اذ ان هناك تعريفات متعددة تناولتها من جوانب مختلفة، لكنها لا تعطي تعريفاً شاملا ودقيقاً حيث تباينت وجهات النظر بين الأكاديميين وأهل الاختصاص وغيرهم فمنهم من ذهب إلى ربط مضمون الفساد الإداري بالبعد الحضاري وما فيه من قيم وتقاليد ومعتقدات ونظم سياسية وبيئية أخرى، ومنهم من ذهب إلى النظرة الأحادية بالقول بأن الفساد الإداري هو نتيجة التسيب والفوضى واستجابة للحاجة والعوز المادي. ذا باختصار ما يروج له الطرفان. ولم يغب عن أذهان اللغويين والمفسرين تعريف ذلك بأقوال عدة، فمن يرجع إلى أمهات المؤلفات العربية كلسان العرب لابن منظور، والقاموس المحيط للفيروز أبادي، والمصباح المنير للفيومي يجد تعريفات عدة في هذا الأمر.
وبالرجوع إلى الآراء الحديثة فإن معجم وبستر في اللغة عرّف الفساد الإداري انه "إقناع شخص مسؤول عن طريق وسائل خاطئة كالرشوة مثلا بانتهاك الواجب الملقى على عاتقه". وبطبيعة الحال فإن الفساد في الواقع العملي قد لا يكون من الصعب معرفته بخلاف صعوبة إيجاد تعريف علمي دقيق له. حيث ان كل ما خالف الطبيعة البشرية بداهة فهو خطأ.
والفساد الإداري يرتبط من اسمه بالأعمال والوظائف سواء كانت في القطاع العام أو الخاص، حيث ان الموظف مهما كانت مرتبته علت أو دنت أو كينونة عمله المختص بها إنما وضع لانجاز مهام مؤتمن عليها كونها تدخل في مسؤوليته سواء كانت تلك المسؤوليات اشخاصاً تحت إدارته، أو ممتلكات، أو اموالاً، أو أسرار عمله وما يرتبط به. لذا فإن كل ما خالف القيام بهذه المسؤولية شرعاً وعرفاً ونظاماً فانه يعتبر فساداً إدارياً.
وعموماً فالمعروف للجميع بأن كل من استغل سلطاته من خلال وظيفته بهدف تحقيق مكاسب شخصية سواء كانت مالية أو اجتماعية، أو أية منفعة كانت فإن ذلك يعد فساداً إدارياً، وهذا الشكل ربما لا يختلف عليه اثنان. لكن يلاحظ انه ليس تعريفاً شاملاً للفساد الإداري، فكثير من الناس قد يكون سلوكه الوظيفي محل تساؤل عُرف أم لم يعرف. إلا انه درج على ذلك وكثير من الناس تعارفوا على تلك الممارسات الخاطئة مثل التأخير في الحضور أو الانصراف من وإلى العمل أو الخروج مبكراً أو إهدار ساعات العمل وعدم انجاز المهام المكلف بها الموظف، كل تلك الممارسات تكون تدخلاً ضمن تلك الأخطاء.
وقد يستثني البعض انتشار تلك الممارسات خصوصاً في دوائر الدولة وقد لا ينظر إلى تلك الأمور على إنها مشكلة كبيرة قد تفسر للبعض على انها شكل من أشكال الفساد الإداري.
الفساد في مجمله: كل سلوك يرتبط بالعمل أو الوظيفة يخالف الشرع، أو النظام، أو العرف، على اختلاف تلك التنظيمات سواء كانت مخالفات كبيرة أو صغيرة. وقد يتعود الكثير ان يراها بهذا الشكل. لكن من المهم وكجزء من التعرف على هذه المشكلة ان البعض يحصر مفهومه للفساد الإداري بأنه يرتبط بالأموال وفي المناصب العليا وشاغليها فقط. لكن ذلك كما أشرنا بتنوع وتختلف بجهات وإشكال مختلفة وبمستويات عدة ولكنه في كل الأحوال يعتبر فساداً لا ينبغي التقليل من أهمية خطره على المجتمع في مجالات الحياة كافة ان معرفة الفساد الإداري وتشخيصه له أهمية بالغة لكونه الخطوة الأولى والمهمة في سبيل إيجاد الحلول للحد منه أو القضاء عليه، وقد كتب كثير من الباحثين حول سبل مكافحة الفساد مع اختلاف النظرة والتعريفات طبقاً للحالات والبيئات المختلفة إلا ان مجمل تلك السبل تركز على جانبين، رئيسين، فالجانب الأول يركز على الفرد كونه عنصراً مساهماً إذا ما حدث ومخالفة تؤدي إلى وجود فساد إداري أيضاً. ومن نافلة القول ان الفرد له دوره الفعال في الإصلاح إذا ما عرف مفهوم الفساد الإداري بجميع إشكاله ومستوياته. كون الجانب الفردي له أهميته في عملية الإصلاح عندما يقوم الفرد بتقويم سلوكياته من خلال تعزيز القيم وتطبيق الأنظمة وعدم الرضوخ للمغريات. إلا ان الجانب الفردي بأهميته لن يكون كافياً بل يجب إصلاح الجانب التنظيمي بما يتعلق بالمنظمات وقوانينها وأنظمتها وكذلك إجراءاتها بما يتضمن تحقيق العدالة للعاملين بالدرجة الأولى مع إحكام الرقابة بشكل عملي قابل للتطوير والتعديل ليتماشى مع متغيرات الواقع. ان الفساد الإداري يعتبر معضلة في سبيل تطور المجتمعات والدول لأنه يقضي على القيم ويعزز النظرة الفردية بتغليب مصالحها على مصلحة المجتمع بجميع أشكاله ومستوياته من خلال العمل بطرق غير مشروعة ينتج منها استفادة فئة صغيرة على حساب حقوق وتطلعات الفئة الأكبر، وهذا بدوره كفيل بأن يوقف عجلة التنمية وتنفيذ خطط التنمية سواء في منظمة صغيرة أو في دولة بأكملها. وقد تكون عمليات فتح ملفات الفساد في الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى مفيدة في سبيل مكافحة هذا الوباء، ما يساهم في زيادة الوعي حول الفساد الإداري كأحد أهم أسباب مكافحته من خلال التعرف عليه ومن ثم اتخاذ السبل كافة في سبيل مكافحته كلاً من خلال موقعه ومسؤولياته تجاه نفسه وتجاه مجتمعه الذي يعيش فيه بدءاً من المجتمع الصغير وصولاً إلى المجتمع الأكبر وهو الوطن الذي هو بالنهاية هدفنا جميعاً لحمايته والمساهمة في رقيه وتطوره وبنائه بالشكل السليم والصحيح بعيداً عن الفساد والمفسدين.

قانون الشركات الأمنية

علي جابر

استناداً إلى الأمر الصادر من الحاكم المدني السابق في العراق (بول بريمر) والمرقم ١٧لسنة ٢٠٠٤ فانه من الواجب تسجيل الشركات في وزارة التجارة ونعني بذلك ((الشركات الأمنية الأجنبية))العاملة في العراق أي لابد من حصولها على رخصة العمل او ممارسة المهنة .كما ان هذا القانون عرّف الشركات الأمنية الاجنبية بانها (الكيانات القانونية غير العراقية او الاشخاص غير العراقيين غير المقيمين عادة في العراق بمن في ذلك موظفوهم غير العراقيين والمتعاقدين الثانويين غير المقيمين عادة في العراق والتي تقدم خدمات لتأمين حماية البعثات الاجنبية والدبلوماسية واشخاصها والقوات المتعددة الجنسيات واشخاصها والمستشارين الدوليين والمتعاقدين الآخرين) ويجوز لوزارة الداخلية وفقا للقانون اعلاه تعليق او إلغاء رخصة العمل الخاصة بهذه الشركات او الاشخاص إذا انتهكت الضوابط الخاصة بعملها او أي قانون عراقي آخر..
و في السابع عشر من أيلول عام ٢٠٠٧ قام حراس يعملون في شركة (بلاك ووتر) بإطلاق الرصاص وبشكل عشوائي في ساحة النسور وسط بغداد على المدنيين ما ادى الى استشهاد ١٧مواطناً وجرح ما يزيد على العشرين ، وان هؤلاء الحراس اطلقوا النار من دون ان يتعرضوا الى اعتداء او مضايقة وقد برأت المحكمة الاولية الاميركية افراد هذه الشركة في قرارها حيث يعد هذا القرار خرقا للقانون الدولي وقواعد السلوك الانساني ، إذ ان سقوط هذا العدد الكبير من الضحايا من النساء والاطفال والشياب هو استهانة بحقوق الانسان المتعارف عليها دولياً وكان لابد من ان يخضع الجناة الى المحاكم العراقية استنادا (للاختصاص المكاني)، لكن وجود الامر رقم١٧ يحول دون ذلك ما يوجب تدخل المشروع لإلغائه خصوصا انه صدر في ظروف تختلف عما عليه الآن...
ولابد من تحرك مجلس النواب كونه يمثل الشعب لإجراء التعديل على القانون رقم١٧ وإلغائه لأنه يخضع محاكمة منتسبي هذه الشركات الى قوانين الدول التي ينتمون اليها ويجب ان نلاحظ ان هذا القانون صدر في عام ٢٠٠٤ وكان من اللازم إلغاؤه في عام ٢٠٠٥ وحقيقة ان القضاء العراقي معروف في عدالته ونزاهته في الكثير من القضايا المطروحة أمامه حتى وان كان طرفها غير عراقي، وهناك مطالبات كثيرة من قبل الناس لمجلس النواب كونه يمثل الشعب وهو القناة التشريعية المهمة بضرورة إلغاء هذا القانون الذي لم يعد يلاءم هذه المرحلة الحالية..
إن رفض القاضي الأميركي للتهمة الموجهة ضد المتهمين من الحراس الامنيين الامريكيين على أساس ان اقوالهم تم انتزاعها منهم بالقوة ، وهذا يوجب ان نبين ان في كل دعوى جانبين، الاول الحق العام والثاني ، الحق الشخصي او المدني (في جريمة القتل) وهذا يحتم اخذ اقوال المدعين بالحق الشخصي والشهود المتواجدين في مكان الحادث حتى تكون للمحكمة صورة كاملة عن الحادث وما رافقه ، وهذا ما لم تأخذ به المحكمة الاميركية، كما ان هؤلاء الجناة لم يلتزموا بالقانون الدولي ، حيث تجاوزوا عليه وهو واجب الاحترام من كل دول العالم وفي كل مكان حتى ان كانوا على اراضي دولة اخرى، ما يعني ان التحقيق في هذه القضية غير مكتمل الجوانب وشابه الخطأ الواضح ويمكن احالة هؤلاء الجناة الى المحكمة الجنائية الدولية والتي تم انشاؤها عام (٢٠٠٣) وبناء على طلب من قبل الخارجية العراقية وممثل العراق في الامم المتحدة، حيث انها تنظر مثل هذه القضايا وان العراق ليس ضمن الاتفاقية الدولية التي ينضوي الداخلون فيها تحت لواء هذه المحكمة حيث سحب العراق الطلب الذي تقدم به للانضمام الى الاتفاقية الدولية في ايطاليا عام(٢٠٠٣) وعلى الحكومة العراقية الآن أن تعيد طلب الانضمام هذا لكي يتسنى لها الاستفادة من هذه المحكمة ومعالجة المشاكل والحوادث المشابهة لحادثة النسور وحتى لا يذهب الدم العراقي هدراً...
وفي كل دول العالم تركيز شديد على وسائل الاعلام ودورها في كشف الحقائق ، وان الاعلام سلط الضوء على الكثير من القضايا المهمة ، ولكن نلاحظ في قضية (بلاك ووتر) او ساحة النسور ان المطالبة بتعويض ذوي الضحايا بمبالغ نقدية فقط إلاّ ان مراحل الاستئناف تحتاج الى متابعة من قبل وزارة الخارجية العراقية كما ان هذه الشركات تعمل تحت حماية الجيش الاميركي وإشرافه ، وهذا يوجب تكثيف الجهود من الحكومة العراقية لحسم هذا الموضوع المهم خصوصا مع وجود الاتفاقية الامنية المشتركة بين العراق وأميركا، وأنا أعتقد ان القضاء الاميركي لم يقم بواجبه بصورة صحيحة ، بل جامل الى حد كبير هؤلاء الجناة، كما ان الحقائق لم تنقل الى المحكمة الاميركية بصورة كاملة، ونحن نؤكد ضرورة متابعة القضية في مراحلها الاستئنافية من الحكومة ووزارة الخارجية العراقية ونحتاج الى إلغاء هذا القانون الذي يعطي الحصانة لمثل هذه الشركات ، بل يجب إخضاعها الى القانون العراقي حتى لا تتكرر مثل هذه الجرائم في العراق.